بروكسل 10 فبراير 2014 مجلس الاتحاد الأوروبي

إستنتاجات المجلس بخصوص مصر

إجتماع مجلس الشئون الخارجية

إعتمد المجلس الاستنتاجات التالية:

1- مرت ثلاث سنوات منذ أن قام المصريون من كافة الأطياف بالانتفاض ضد نظام قمعي مطالبين الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الإجتماعية واقتصاد أفضل. ويعتبر الاتحاد الأوروبي مصر جارة وشريكاً مهماً له حيث وقف إلى جانب الشعب المصري طوال الفترة الانتقالية واستمر في التزامها بدعمه لمصر.

2- يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على أهمية علاقته مع مصر واستمرار الدعم الذي يقدمه للشعب المصري الذي يرغب في إقامة مجتمع ديمقراطي ومزدهر يكرس لكرامة وسيادة القانون واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

3- الاتحاد الأوروبي أحيط علما ايجابيا بالنسبة للاستفتاء على تعديل الدستور في يومي 14 و 15 يناير الماضي وهو ما يمثل خطوة هامة تم إنجازها في مسار خارطة الطريق. وبالرغم من ذلك إلا ان الاتحاد الأوروبي يعرب عن استيائه لغياب العملية السياسية الشاملة بالإضافة لنقص محاولات التغلب على الاستقطاب داخل المجتمع بجانب إغلاق المساحة السياسية للآراء المعارضة قبل وأثناء الاستفتاء. ومن الأهمية الآن إنفاذ الخطوات المتبقية من خارطة الطريق وخاصة إنهاء تشكيل الدوائر الانتخابية وميثاق الشرف الاعلامي وتمكين الشباب من المشاركة في العملية السياسية وإنشاء لجنة عليا للمصالحة الوطنية.

4- ويرحب الاتحاد الأوروبي بالدستور الجديد الذي يكرس لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك حرية التعبير والتجمع وحقوق المرأة كما يجب أن تتماشى التشريعات الوطنية الحالية والمستقبلية مع الدستور والمعايير الدولية. ويحث الاتحاد الأوروبي السلطات المصرية المؤقتة على التعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان وتتطلع إلى افتتاح مكتب إقليمي لها في مص. كما ينبغي أن يتم تطبيق الدستور بطريقة تضمن السيطرة المدنية الكاملة على جميع فروع الحكومة، كما يجب أن يحاكم المدنيون أمام محاكم مدنية في جميع الأوقات.

5- يدين الاتحاد الأوروبي بشدة جميع أعمال العنف حيث تابع الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ أحداث العنف الاخيرة وأسِفَ بشدة على الخسائر في الأرواح خلال عملية الاستفتاء على الدستور وفي الذكرى الثالثة للثورة المصرية حيث تم استخدام مفرط للقوة والذخيرة الحية. وفي هذا السياق فان الاتحاد الاوروبي لاحظ أن عمليات قتل المتظاهرين وقوات الأمن خلال خلال أحداث العنف منذ 30 يونيو 2013 لم يتم التحقيق فيها لذا فإن الاتحاد الأوروبي يدعو الحكومة المصرية المؤقتة لإنفاذ وعدها بإجراء تحقيق كامل وشفاف ومستقل.

6- يدين الاتحاد الأوروبي بشدة الهجمات الإرهابية التي تحدث في سيناء ومناطق أخرى من مصر والتي راح ضحيتها العديد من المدنيين وأفراد الأمن ما بين قتيل وجريح ولا يوجد أي عذر يمكن أن يبرر الإرهاب والعنف، ومن هنا يؤكد الاتحاد الأوروبي على التزامه بدعم استقرار وأمن مصر.

7- إن الاتحاد الأوروبي يجدد مطالبته لجميع المصريين بوقف دوامة العنف ووقف جميع الإجراءات التي تحرض على المزيد من العنف مثل خطاب الإثارة والكراهية بما في ذلك الخطاب الموجه ضد المسيحيين والطوائف الدينية الأخرى بالإضافة للتصريحات السياسية التي لا تؤدي إلا لمزيد من الاستقطاب، وعندها فقط يمكن أن يتحقق الاستقرار الدائم والانتعاش الاقتصادي.

8- إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالإعلان عن الانتخابات ويجدد تأكيده على أن العملية السياسية الشاملة هي التي ستؤدي إلى الوصول لحكومة منتخبة ديمقراطياً مع التمثيل العادل لكافة الأطياف السياسية المختلفة في البرلمان المقبل، كما يجدد الاتحاد الأوروبي من استعداده لمراقبة الانتخابات المقبلة إذا استوفت الشروط الكفيلة بإتمامها ويدعو السلطات المصرية المؤقتة لضمان توفير بيئة ملائمة لإجراء انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية، بما في ذلك منح فرص

متكافئة للحملات الانتخابية. وفي ضوء التطورات الأخيرة فإن المجلس يُذَكِر بأنه لايجب إقصاء أو حظر أي مجموعات سياسية طالما أنها تنبذ العنف وتحترم المبادئ الديمقراطية، كما انه يذكر بأن القرارات بشأن شرعية إقامة الأحزاب يجب أن تستند على أدلة واضحة وتتم من خلال إجراءات قانونية.

9- إن بناء ديمقراطية عميقة ومستدامة لن ينجح إلا من خلال إنشاء مؤسسات ديمقراطية وشفافة وخاضعة للمساءلة وتحمي جميع الشعب المصري وحقوقه الأساسية. إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء تدهور أوضاع حقوق الإنسان بما في ذلك الاعتقال العشوائي للمعارضة السياسية والنشطاء فحرية التعبير والتجمع والاحتجاج السلمي يجب أن تصان. إن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجدداً دعمه ويذكر بأهمية الدور الفاعل للمجتمع المدني المستقل بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وكذلك دور الشباب كون ما سبق هو المكونات الرئيسية لأي مجتمع ديمقراطي.

10- يعرب الاتحاد الأوروبي عن استيائه لتدهور مناخ الصحافة ويدعو السلطات الانتقالية المصرية ووسائل الإعلام الحكومية لضمان بيئة عمل آمنة لجميع الصحفيين ووضع حد للاعتقالات المُسيسة وكذلك الترهيب والتحريض ضد الصحفيين المحليين والأجانب.

11- يواصل الاتحاد الأوروبي شعوره بالقلق إزاء العدالة الانتقائية ضد المعارضة السياسية ويدعو الاتحاد الأوروبي السلطات المصرية المؤقتة لضمان حقوق المتهمين في محاكمة عادلة وفي الوقت المناسب بناء على اتهامات واضحة وتحقيقات سليمة ومستقلة فضلاً عن الحق في الوصول والاتصال بالمحامين و أعضاء الأسرة وذلك تمشياً مع المعايير الدولية.

12- يؤكد الاتحاد الاوروبي مجدداً على قلقه المتزايد إزاء الحالة الاقتصادية للبلاد والتأثير السلبي على الفئات الأكثر تأثراً في المجتمع، ويشير الاتحاد الأوروبي على الأهمية المصيرية لمصر للقيام بإجراء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية والأساسية لضمان الاستقرار والاستثمار وتحسين مناخ الأعمال والتقدم نحو العدالة الاجتماعية بما في ذلك تحسين فرص الحصول على التعليم. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لمصر من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب وخاصة الفقراء وهو على استعداد للمساعدة في تنفيذ هذه التدابير الإصلاحية.

13- يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية استمرار مصر بقيامها بدورها في المنطقة من أجل تعزيز الاستقرار والسلام والرخاء لها ولجيرانها، ومن أجل هذه الغاية فإن الاتحاد الأوروبي يتعهد بالعمل مع مصر بصفتها شريك رئيسي في المنطقة.

14- يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً استعداده لمساعدة الشعب المصري في سعيه للحصول على بلد مستقر وشامل وديمقراطي ومزدهر ويرحب المجلس بالتفاعل المستدام للممثل السامي بما في ذلك قيامها بزيارات منتظمة إلى المنطقة، كما يجدد الاتحاد الأوروبي من رغبته لمواصلة الحوار مع كل القوى السياسية التي تنبذ العنف ويدعم المبادرات ذات المصداقية للحوار والمصالحة من خلال المساعي الحميدة للممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

15- أعيد تأكيد استنتاجات المجلس التي تمت بتاريخ 21 أغسطس 2013.

press.office@consilium.europa.eu
http://www.consilium.europa.eu/Newsroom